

## محضر إجتماع لجنة التشييد

الأربعاء الموافق ٦ مارس ٢٠١٩

عقدت لجنة التشييد بجمعية رجال الأعمال المصريين إجتماعاً في تمام الساعة العاشرة صباحاً يوم الأربعاء الموافق ٦ مارس ٢٠١٩ بمقر الجمعية بالجيزة ، برئاسة المهندس / فتح الله فوزي – نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس اللجنة ، وحضور كلٍ من :

- النائب المهندس / علاء والي – رئيس لجنة الإسكان – مجلس النواب

- المهندس / حسن عبد العزيز – رئيس الإتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء

وعدد من السادة أعضاء الجمعية من العاملين بقطاع المقاولات والبناء والتشييد والقطاع المصرفي وذلك بهدف فتح باب الحوار والمناقشة حول :

### **سبل النهوض بقطاع المقاولات المصري والوقوف على التحديات التي تواجهه ، مع تحديد**

**مدى قدرته على مواكبة التطور المتنامي في حجم الإعمار في مصر " :**

- التمويل البنكي لقطاع المقاولات وخطابات الضمان
- الآثار السلبية لعدم وجود سيولة كافية لدى شركات المقاولات لسداد مديونياتهم / التأخر في سداد المستحقات للمقاولين من قبل جهات الإسناد / فروق الاسعار التي تهدد معدلات إنجاز المشروعات
- دور المحاكم في فض المنازعات الخاصة بالقطاع .

**بدأ الإجتماع بكلمة المهندس / فتح الله فوزي – نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة التشييد بالجمعية مرحباً بجميع الحضور ومؤكداً على ضرورة فتح باب الحوار والإستماع إلى جميع الأطراف المعنية بقطاع المقاولات للوقوف على كافة التحديات التي تواجه المقاول المصري والعمل على إيجاد الحلول اللازمة حيث أن تلك التحديات تؤثر على قطاع التشييد والبناء بأكمله ، مشيراً إلى أن من أهمها الأزمات التي تواجه الشركات الصغيرة sub- contractors ومشاكل خطابات الضمان وعدم القدرة على تصدير العقار والخروج خارج السوق الإفريقي – توثيق الشهادات – عدم وجود العمالة المؤهلة المطلوبة بسبب عدم وجود القدر الكافي من التدريب .**

ثم أوضح أن الإتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء ولجنة الإسكان بمجلس النواب من أهم الأطراف التي لها دور عظيم في وضع حلول عملية التنفيذ لحل المشاكل التي تواجه القطاع .

**ثم بدأ المهندس / حسن عبد العزيز – رئيس الإتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء** كلمته بشكر الجمعية على دعوته لحضور هذا اللقاء الهام ، مشيراً إلى أن الإتحاد يقوم دائماً بحل كافة المشاكل التي تواجه العاملين بالقطاع حيث أنه من أهم القطاعات الاستراتيجية في الدولة نظراً لارتباطه بكافة المجالات والانشطة المختلفة للاقتصاد المصري إلا أن الوضع الحالي لا يسمح للقطاع للعمل بالخارج وخاصة في افريقيا.

كما أكد على أهمية تهيئة البنية التشريعية الداخلية لقطاع المقاولات وحل أبرز المشكلات التي تواجهه وتعيق تصدير المقاولات إلى الخارج وفي مقدمتها عدم تيسير البنوك لخطابات الضمان، وعدم اصدار اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات الجديدة، وارتفاع فائدة البنوك بجانب عدم وجود العمالة الكفاء المدربة للعمل بالقطاع بسبب عدم تأهيل العاملين بالمنظومة بالقدر المطلوب ، بالإضافة إلى العديد من المشاكل التي تواجه شركات

المقاولات مع البنوك والتي لم تحسم بعد، موضحاً أن مديونية شركات المقاولات حالياً قد تجاوزت المليار جنيه الامر الذى يشكل عبء كبير على القطاع، لافتاً إلى أن الوضع غير مبشر لمنظومة التطوير العقاري خلال الفترة المقبلة نتيجة لتراكم المشكلات وعلي راسها ارتفاع فائدة البنوك وعجز السيولة بالشركات للوفاء بالتزاماتها، موضحاً أن العقد المتوازن لا يلزم الابنية التعليمية والمستشفيات لانه خارج قانون المناقصات والمزايدات .

كما أشار إلى أن عدم وجود فروع للبنوك المصرية داخل افريقيا من ابرز المعوقات التى تواجه القطاع للتوجه هناك بالإضافة إلى عدم توافر اي معلومات عن الاسواق الخارجية من قبل السفارات المصرية بالخارج، مطالباً بضرورة تشجيع البنوك الوطنية للعمل فى افريقيا خاصة بعد تولي مصر رئاسة الاتحاد الافريقي.

ثم قام باعطاء نبذة عن المشاكل والمعوقات التي قام الإتحاد بمتابعتها وإزالتها خلال الفترات الماضية وعلى رأسها:

- عقود الإذعان (تم وضع نموذج للعقد المتوازن وتم بالفعل الموافقة عليه من قبل مجلس الوزراء)
- قانون التعويضات (لم يكن هناك تعويضات عادلة إلا أنه قد تم تشكيل لجنة لصرف التعويضات على متأخرات السداد للمقاولين)
- قانون المناقصات والمزايدات (تم وضع الملاحظات الخاصة بكافة البنود التي تعرقل عمل المقاول وتم إرسالها إلى الجهات المعنية وتم بالفعل تعديل جزء كبير منها في الإعتبار في القانون ولم يتم إصدار اللائحة التنفيذية بعد إلا أن الإتحاد سيضع ملاحظاته على مشروع اللائحة حيث أنها أهم من القانون)
- تم إنشاء لجنة دائمة داخل الإتحاد هدفها الوقوف على كافة المشاكل التي تواجه المقاول والعمل بجدية على حلها
- تم إنشاء لجنة لفض المنازعات تتشكل من مستشارين وممثلي وزارة الإسكان ومقاولين .
- تم توقيع بروتوكول تعاون مشتركة مع بنك مصر حيث أنه يعتبر البنك الوطني الوحيد الذي له فروع بإفريقيا ، وجاري دراسة إمكانية توقيع بروتوكول تعاون مع بنك تنمية الصادرات حيث أنه يدرس حالياً إمكانية إنشاء فروع له خارج مصر .

ثم بدأ النائب المهندس / علاء والي - رئيس لجنة الإسكان بمجلس النواب كلمته مرحباً بجميع الحضور موضحاً أنه لا يمكن تنفيذ مطالب العاملين بقطاع المقاولات إلا بعد تعديل القوانين والتشريعات الحالية ومن الضروري جداً فتح باب الحوار الدائم بين العاملين بالقطاع والبرلمان وإرسال كافة الموضوعات والتشريعات التي يرغبون في إيجاد الحلول التشريعات لها للبرلمان أولاً بأول.

موضحاً أن مطالب قطاع المقاولات المتعلقة بالقطاع المصرفي لا يمكن تنفيذها في الوقت الحالي حيث انها تخالف القواعد المصرفية الدولية مثل خطاب الضمان غير المشروط والذي لا يمكن وضعه ضمن قانون خاص به فى مصر نتيجة لان البنوك المصرية مرتبطة بالتصنيفات العالمية التى لا يمكن مخالفتها ، كما اوضح أنه لا يمكن مخاطبة البنك المركزي المصري فى وضع اشتراطات خاصة تخالف اللوائح المصرفية الدولية خاصة وانها ليست ضمن القوانين المنظمة للقطاع، مضيفاً أن العقد المتوازن لا يمكن الالتزام به لانه ليس فى اطار قانوني ولا بد أن يكون جزء لا يتجزء من قانون المزايدات والمناقصات وبالتالي فإن بعض جهات الاسناد مثل الابنية التعليمية والمستشفيات لا يمكن ان تلتزم به لانه غير قانوني، مؤكداً على أهمية تعديل التشريعات القائمة بما يحقق التوازن بين كافة الاطراف .

ثم طالب بضرورة توحيد جهود القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وجمعيات رجال الأعمال لخصر كافة المشاكل التي تواجه قطاع المقاولات من خلال التقدم مباشرة إلى لجنة الإسكان بمجلس النواب بالمشكلات التي تواجه كل شركة من خلال مذكرة او ورقة ، مشيراً إلى أن اللجنة لن تستطيع بمفردها خصر كافة التحديات ووضع حلول لها بدون مشاركة القطاع الخاص .

### ثم فتح باب المناقشة حيث تم استعراض النقاط التالية:

- ١- إن حجم الأعمال في شركات المقاولات في مصر يبلغ ١١ ألف مشروع، بتكلفة تقدر بتريليوني جنيه الأمر الذي يتطلب ضرورة مساندة الدولة والبنوك لشركات المقاولات، حيث أن مشكلة التمويل تعتبر أكبر مشكلة تواجه القطاع ولا بد من تكاتف كافة جهود الأطراف المعنية للعمل على إزالتها، فالقطاع المصرفي يضع العديد من القيود والاشتراطات المشددة في الكثير من الاحيان على شركات المقاولات المصرية فيما يتعلق بالتمويل واجراءات خطابات الضمان وغيرها بما يعرقل المسيرة التوسعية للشركات داخل وخارج مصر مشيراً الى ان الفترة الراهنة تتطلب تكاتف جميع الجهود لدعم قطاع البناء والتشييد والذي يعد المحرك الرئيسي لحركة التنمية .
- ٢- تم التأكيد على ضرورة مساندة الدولة والقطاع المصرفي لشركات المقاولات في المرحلة الحالية في ضوء التحديات التي يشهدها قطاع المقاولات وكبر حجم المشروعات المنفذة حالياً من قبل الدولة .
- ٣- تم التأكيد على أن قطاع المقاولات المصري يمتلك شركات ذات خبرات وكفاءات فنية عالية تؤهلها لاقتحام الاسواق الخارجية ومنها افريقيا وتغوق خبراتها الشركات الصينية التي تعمل في تلك الاسواق إلا أنه ينقصها إيجاد الالية لمساندة تلك الشركات وتقديم الدعم والتسهيلات الائتمانية لها.
- ٤- ضرورة العمل على وضع اليات لتنمية مهارات العمالة المصرية من مهندسين وفنيين باعتبارهم داعمين أساسيين في تطوير القطاع .
- ٥- العمل على انشاء تحالف بين القطاع الخاص والبرلمان لطرح تعديل قوانين التشييد والبناء والمقاولات.

وفي نهاية الاجتماع قام المهندس / فتح الله فوزي - نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة التشييد بشكر جميع السادة الحضور على حسن تفاعلهم ومشاركتهم وإثرائهم للقاء مؤكداً على انه سيتم خلال الفترة القادمة تشكيل مجموعة عمل ممثلة في اتحاد المقاولين ولجنة التشييد والبناء بجمعية رجال الأعمال ولجنة الاسكان للبرلمان لدراسة وخصر كافة المشكلات التي تعيق حركة قطاع المقاولات وتوحيد الرؤي حول الحلول والتعديلات المقترحة على القوانين المنظمة لقطاع التشييد والبناء والمقاولات ورفعها للجهات المعنية.